**المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول شؤون الاقتصاد الأزرق**

**بروكسل، 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2015**

***إعلان***

إن الوزراء وغيرهم من رؤساء المفوضية، المجتمعين في هذا المؤتمر بهدف تعزيز الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط في بروكسل بتاريخ 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2015 برئاسة مشتركة بين وزير النقل في المملكة الأردنية الهاشمية معالي السيد أيمن حتاحت وبين المفوض المكلف بشؤون البيئة والصيد والشؤون البحرية في الاتحاد الأوروبي سعادة السيد كارمينو فيلا،

**يستذكرون**

- البيان المشترك للقمة من أجل المتوسط المنعقدة في باريس بتاريخ 13 تموز/ يوليو 2008، وبيان مرسيليا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008، والمؤتمرات الوزارية ذات الصلة للاتحاد من أجل المتوسط وأبرزها:
  - المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي للبحث والابتكار المنعقد في برشلونة بين الثاني والثالث من نيسان أبريل عام 2012;
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع والمنعقد في باريس خلال الحادي عشر والثاني عشر من أيلول سبتمبر عام 2013.
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول النقل والمنعقد في بروكسل يوم 14 تشرين الثاني نوفمبر عام 2013 .
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الطاقة والمنعقد في بروكسل يوم 11 كانون الأول ديسمبر عام 2013 .
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي والمنعقد في بروكسل يوم 19 شباط فبراير عام 2014 .
  - مؤتمر الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والتغير المناخي المنعقد في أثينا يوم 13 أيار/ مايو 2014 بالاشتراك مع استراتيجية البحر المتوسط للتعليم بهدف تحقيق التنمية المستدامة.;
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الرقمي المنعقد في بروكسل يوم 30 أيلول/سبتمبر عام 2014.
- اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها وقراراتها، إضافة لخطة العمل للمتوسط واستراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة والقانون الدولي العرفي، المتعلقة بالأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، وأجندة التنمية العالمية الجديدة للفترة 2015-2030 والتي تم إقرارها في 26 أيلول / سبتمبر 2015 في نيويورك بعنوان "إحداث التحول في عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة".

**آخذين بعين الاعتبار**

- نتائج المؤتمرين الثاني عشر والرابع عشر لتسهيل الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)

- بين مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، كاتفاقية أغادير.
- بين البرامج المتعلقة بالسواحل الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولا سيما برنامج "البحر الأبيض المتوسط الأقاليمي MED" وبرنامج "ENI الخاص بالبحر الأبيض المتوسط للتعاون عبر الحدود (ENI-CBC-MED)" من خلال ضمان مشاركة نتائج المشاريع، بقدر ما يكون مناسباً، والتنسيق السليم فيما يتعلق بتحديد مضمون الدعوات إلى المشاريع.

**يدرك** الوزراء أهمية الأخذ بعين الاعتبار الرسائل الرئيسية التي نقلها مؤتمر أصحاب المصلحة في الاتحاد من أجل المتوسط "نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق وفرص عمل في البحر الأبيض المتوسط " (المنعقد في أثينا في 27 أيار/مايو 2015) إضافةً إلى تنفيذ هذا الإعلان والموافقة على إلحاق قائمة الرسائل الرئيسية بكاملها به (الملحق 1).

**يوافق** الوزراء على عقد المؤتمر الوزاري المقبل للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق في عام 2018 على أقصى تقدير، **ويدعون** أمانة الاتحاد من أجل المتوسط إلى تقديم تقريرٍ عن المنتدى السنوي للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق إلى اجتماع كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط.

يودّ الوزراء التعبير عن امتنانهم العميق لحكومة اليونان على استقبالها الحدث الخاص بأصحاب المصالح حول الاقتصاد الأزرق في أثينا بتاريخ 27 أيار/مايو 2015 وعلى ضيافتها الحميمة، وللأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط على مساعدتها في عقد هذا الاجتماع.

**الملحق 1**

**رسائل رئيسية من لجان**

**مؤتمر أصحاب المصالح في الاتحاد من أجل المتوسط**

**" نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق وفرص عمل في البحر الأبيض المتوسط "**

**27 أيار/مايو 2015 في أثينا**

**اللجنة 1A- الشراكات الجديدة للبحوث البحرية والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط**

1. نقر بأن مفهوم الاقتصاد الأزرق لم يترسخ بصورةٍ وطيدةٍ في كافة بلدان البحر الأبيض المتوسط وأن هذا التفاوت لا بد أن ينعكس على مصادر التمويل، ولا سيما على نشر أدوات الإتحاد الأوروبي ذات الصلة.
2. نقر بالحاجة إلى رصدٍ أكثر تنظيماً وتبادلٍ أسهل لمخرجات أنشطة البحث والابتكار البحرية والملاحية فضلاً عن نشر الابتكار التكنولوجي في البحر الأبيض المتوسط.
3. نقر بأهمية الصناعات ذات الصلة في مرحلةٍ مبكرة، ولا سيما من أجل تطوير التقنيات الحيوية الزرقاء وبالتحديد عند وضع أجندات البحث والابتكار، مما من شأنه المساعدة في تسريع النمو وخلق فرص العمل في الاقتصاد الأزرق، وخصوصاً عندما ترتكز الإجراءات على التجمعات البحرية وحولها، وفي تسهيل مشاركة البلدان الشريكة.
4. ندعو إلى تشكيل شبكة من المجموعات البحرية ضمن برنامج **MED**، بقيادة أصحاب المصالح والصناعات المحلية.
5. ندعو إلى تدريب /إعادة تدريب العلماء والاختصاصيين والفنيين ورجال الأعمال ذوي القدرة على معالجة المشكلات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية متعددة الأبعاد، وذلك ضمن منظورٍ شموليٍ يهدف إلى "أعمالٍ [جديدةٍ ومؤهلةٍ] للبحر".
6. دعوة وزراء الاتحاد من أجل المتوسط للنظر في إمكانية إدراج الشركاء الجنوبيين والشرقيين للاتحاد من أجل المتوسط في تنفيذ مبادرة **BLUEMED**.

**اللجنة 1B –فرص الأعمال الناشئة القائمة على المعرفة**

**1.** نعترف بالقدرة الكامنة للبيانات المشتركة والمفتوحة وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتشجيع الابتكار ودعم الاقتصاد القائم على البيانات، وذلك من خلال تسهيل وضمان توفر البيانات وسهولة الحصول عليها من قبل المستخدمين من القطاع العام والخاص في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

2. الاعتراف بالأهمية والقيمة المضافة للمشاريع الجارية التي تنخرط فيها مجموعةٌ واسعةٌ من الجهات الفاعلة كالجامعات والبحوث والحكومات والشركات فضلاً عن الجمهور في جمع البيانات البحرية والملاحية من منصاتٍ متعددة، والعمل على تحسين الوصول إلى هذه البيانات. إن استراتيجية النمو الأزرق قد بدأت بالفعل (من خلال توفير خدمات برنامج كوبرنيكوس و مبادرة الشبكة الأوروبية للرصد البحري والبيانات **EMODNET**) ولكنها بحاجةٍ إلى التسريع.

3. إدراك المنافع التي يمكن أن يعكسها تعزيز الوصول إلى البيانات، جنباً إلى جنب مع مشاركة المعرفة العلمية، على القدرة التنافسية لمجالات النقل البحري وصناعة الموانئ وعلى المعالجة الفعالة للمخاوف البيئية العابرة للحدود في البحر المتوسط فضلاً عن كفاءة الإدارات العامة. وهذا يمكن أن يزيد في الوقت نفسه من معرفتنا حول الأنشطة في البحر ومن فهمنا للبيئة البحرية والنظم البيولوجية. ويجب على شركات الاقتصاد الرقمي أن تصبح أكثر وعياً بتوفر هذه البيانات وأن تَستثمِر في خلق المعرفة الجديدة.
4. ضرورة تعزيز بناء القدرات في البلدان التي تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديم المساعدة التقنية المناسبة ونقل التكنولوجيا وجمع الأموال من أجل تعزيز النمو والتنمية المستدامة في قطاعات الاقتصاد الأزرق، مع الأخذ في الحسبان في نفس الوقت وبصورةٍ صحيحةٍ أي مخاوف تتعلق بحقوق الملكية الفكرية.
5. نرحب بمركز المعرفة الافتراضي (**VKC**) بمثابته آليةً فعالةً للترويج المنهجي للمبادرات البحرية والملاحية الكثيرة في البحر المتوسط والحث على استضافتها من قبل الاتحاد من أجل المتوسط أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الخطة العملية للمتوسط (UNEP/MAP) لتوفير التحديثات والاستمرارية.
6. ضرورة إتاحة البيانات من خلال خدمات الإنترنت أو واجهات برمجة التطبيقات التي تدعم الوصول إلى البيانات بين الآلات وتمكن المستخدمين من طلب المجموعات الفرعية المطلوبة من البيانات.
7. فيما يتعلق بفتح وإتاحة البيانات العلمية، يجب اتباع أفضل الممارسات المعروفة لضمان جودة البيانات وموثوقيتها.
8. يجب تشجيع التعاون بين البحوث والصناعة وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تسريع تسويق البحوث الجارية في مجال استكشاف البيانات وإيجاد منتجاتٍ جديدةٍ بالاستفادة من موارد البيانات البحرية والملاحية.

**اللجنة 1C- النفايات البحرية**

1. تعرَّف النفايات البحرية بمثابتها إحدى الأولويات الناشئة ضمن الأجندة البيئية ذات النطاق الأوسع وفق ما حدده وناقشه الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عام 2014 وإجراءات المتابعة الخاصة به. ومن وجهة نظر وقائية، تلعب الالتزامات القوية تجاه الاستهلاك والإنتاج المستدامين دوراً محورياً في معالجة هذه المشكلة.
2. إن النفايات البحرية هي إحدى نتائج الاقتصاد الخطي ذي الآثار الاقتصادية الثقيلة، وهي رمز مميز للمجتمع فاقد الكفاءة فيما يتعلق بالموارد. تقدم الخطة الإقليمية حول النفايات البحرية (التي دخلت حيز التنفيذ في تموز/يوليو 2014) إطاراً قانونياً ملزماً للأطراف في اتفاقية برشلونة. كما تشكل الجهود التعاونية متعددةُ التخصصاتِ والمؤسساتِ وأصحابِ المصالح على المستوى الإقليمي، فضلاً عن تحسين أوجه التآزر هناك، حاجةً ملحة.
3. ضرورة تلبية الحاجات وسد الثغرات في البيانات المرتبطة بكميات واتجاهات ومصادر وآثار القمامة البحرية، مع التركيز على وجه الخصوص على البلاستيك/الميكروبلاستيك، ويشمل ذلك الآثار المترتبة على السلسلة الغذائية وصحة الإنسان، وتحديد المناطق الساخنة، وإيجاد/توسيع شبكة وآلية لرصد النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والفهم الأفضل للقدرات الكامنة التي توفرها التدابير المختلفة لمعالجة المشكلة، مع تجنب اتباع النهوج المجتزأة.
4. الحاجة إلى إجراءات لترويج الأنشطة/المشاريع التجريبية ("تدابير لا يندم عليها" للتحقق من الفعالية والتكاليف/المنافع وما إلى ذلك) تهدف إلى تجنب النفايات البحرية وخفضها والتخلص منها في البحر المتوسط، وذلك بما يتماشى مع مؤشرات الخطة الإقليمية الخاصة بالقمامة البحرية، وإشراك مجموعةٍ واسعةٍ من أصحاب المصالح (القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات الوطنية/المحلية إلخ). يمكن توسيع واجهات العرض الحالية للاقتصاد الدائري والاستدامة لتشمل منطقة البحر المتوسط.

5. ضرورة تعزيز الوعي حول النفايات البحرية والقيام بحملات توعية في منطقة/بلدان البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى تعزيز المسؤولية المشتركة لكافة أصحاب المصالح، وإيجاد "وكلاء للتغيير" نحو معالجة القمامة البحرية وآثارها وتلبية الحاجة للوقاية منها.
6. ضرورة إيصال المشكلة: التعامل مع أصحاب المصالح بمثابتهم وكلاء للمعرفة، واتخاذ نهج موجه نحو الحلول والذي يتمتع بنجاحٍ أكبر في التحفيز على العمل.

**اللجنة 2A- أدوات الإدارة البحرية**

1. وضع رؤية وإطار عمل واضحين من أجل المتوسط.
2. يشكل التعاون عبر الحدود، بما في ذلك وجود منصة ملائمة دافعاً أساسياً.
3. دعوة الدول المتوسطية لاستكشاف القيمة المضافة للاستراتيجية/الاستراتيجيات الممكنة حول حوض البحر، بما في ذلك اتباع نهجٍ موضوعي.
4. يمكن أن تشكل استراتيجيات حوض البحر دافعاً على تعزيز التنسيق على المستوى الوطني، وينبغي أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الحسبان السلامة الوظيفية للهيئات/المنصات القائمة.
5. ثمة حاجة لتعريفٍ و/أو لغةٍ مشتركةٍ حول الاقتصاد الأزرق، ويجب أن يكون واسعاً بما فيه الكفاية لتتيح تمثيل كافة الشركاء بصورةٍ جيدة.
6. دعوة المؤسسات المعنية إلى استكشاف كيفية تطبيق نهج خطة البحر المتوسط للطاقة الشمسية و/أو تكييفها وفق السياقات المختلفة لحوض البحر المتوسط.
7. تصميم بناء القدرات وتبادل المعرفة ونقلها بصورة خاصة ملائمة من أجل تشكيل نقطة انطلاقٍ متماثلة.
8. ينبغي أن يرتكز أي قرارٍ على المعرفة باستخدام أدوات التخطيط الملائمة، كمركز المعرفة الافتراضي.

**اللجنة 2B- تقنيات ومهارات جديدة للنقل البحري وطاقة المحيطات والرياح البحرية**

1. إعداد استراتيجيات للتكنولوجيا الحديثة في كل بلد، بحيث تشتمل بصورةٍ فعالةٍ على البعد المتعلق بالتعليم البحري.
2. تشجيع البلدان على إنشاء مجتمعات ملاحية أو منصات للتعاون وبالتالي تعزيز التعاون في البحر الأبيض المتوسط.
3. تدريب مشغلي العمليات البرية والبحرية لاحتضان التقنيات الحديثة وتطوير المعدات الجديدة والكفاءات والمهارات المطلوبة.
4. تطوير مؤسسات التعليم البحري الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط في مختلف المجالات (غاز النفط المسال والغاز الطبيعي وناقلات النفط وتشغيل الموانئ الذكية وصيانتها).
5. تحسين ظهور وجاذبية المهن البحرية بغية جذب الشباب إلى المجالات الملاحية.

**اللجنة 2C- مفاهيم سياحية جديدة لبحرٍ متوسطٍ مستدام**

1. تعد السياحة الساحلية والبحرية قطاعاً اقتصادياً هاماً، حيث أنها تشهد تطوراً مطرداً ولكنها تنضوي على إمكانياتٍ هائلة وتحدياتٍ كبيرة.
2. ينبغي أن تشكل الاستدامة على المدى الطويل، وإعطاء الأولوية للنوعية على الكمية الأهداف الرئيسية في هذا السياق.
3. ثمة مشكلاتٌ وتحدياتٌ مشتركةٌ تواجهها كافة بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي تتمثل في كيفية وضع عروضٍ سياحيةٍ جديدةٍ أفضل، وكيفية تقاسم أفضل المنافع، واستخدام التقنيات الحديثة، والتطوير الإضافي للرحلات، والغوص، وسياحة الإبحار وما إلى ذلك.

4. تعد سياحة الرحلات قطاعاً هاماً من السياحة الساحلية، وهي تساهم في إدامة السياحة في شرق البحر الأبيض المتوسط. وتعد الطواقم المحترفة جيدة التدريب مفتاح النجاح في هذه الصدد. وفي الوقت الحاضر، ليس ثمة تنسيق في مجال التدريب والتعليم الخاص بالوظائف البحرية في مجال صناعة الرحلات.
5. ثمة تطوراتٌ واعدةٌ جداً في مجال السياحة الأثرية تحت الماء: حيث يجري في الوقت الحالي التخطيط لإنشاء متحفٍ مبتكرٍ لتراث ما تحت الماء ولعددٍ من المبادرات الخاصة بإنشاء متاحف موضعية في اليونان. حيث تعد هذه المبادرات بدخلٍ إضافي ولكنها تتطلب ضماناتٍ لحماية الآثار من خلال تقنياتٍ من قبيل آلات التصوير تحت الماء.
6. يعد التعاون الإقليميّ شرطاً أساسياً للسياحة المستدامة في البحر المتوسط، وينبغي السعي وراء هذا التعاون من خلال أدواتٍ من قبيل المشاريع المشتركة واستخدام الاستراتيجيات الإقليمية الكلية، والربط البحري...إلخ
7. إنشاء إطارٍ دائمٍ ('المنتدى المتوسطي للرحلات') لتطوير رؤيةٍ وتعزيز مشاركة أصحاب المصالح وتعزيز التعاون الإقليمي.
8. زيادة فاعلية أصحاب المصالح في التعاون الإقليمي.
9. الترويج لعروضٍ سياحيةٍ تشمل الرحلات والغوص والإبحار وغيرها من الأنشطة في البحر المتوسط. وتحسين صورة السياحة المتوسطي. وتطوير مسالك ثقافية ورحلات مشتركة وشبكات للأنشطة البحرية.
10. الاستثمار في بناء القدرات في المناطق التي لا يتوفر فيها قدرٌ كافٍ من المعرفة حول كيفية التنظيم، وكيفية فهم الآثار الناجمة عن منح التراخيص للمراسي البحرية والأنشطة الترفيهية الأخرى ذات الصلة.
11. الاستثمار في التعليم والمهارات البحرية.
12. استخدام أدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني للملاحة لكبح التنمية المفرطة للساحل، بحيث يتم احتواء الشواغل البيئية وإيجاد التوازن الصحيح بغية تحقيق سياحةٍ صديقةٍ للبيئة.